قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فى شأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة فى ٩ يناير سنة ١٩٦٣ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قـــرر :

مادة ١ — تجدد إعارة الأستاذ محمد المهدى عبد الله ملیحى ، النائب بمجلس الدولة لشغل وظيفة مراقب الشئون القانونية بإدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة لمدة سنة تبدأ من أول مايو سنة ١٩٦٣ التاريخ التالى لانتهاء مدة تجديد إعارته السابقة مع استمرار شغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٢ — على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برياسة الجمهورية فى ٨ شوال سنة ١٣٨٢ (٤ مارس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، فى شأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى المادتين ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة المعدلتين بالقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بالموافقة على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٥ والقواعد الملحقة بها ؛

وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قـــرر :

مادة ١ — تجدد إعارة الأستاذين عباس فهمى محمد بدر ، المستشار المساعد بمجلس الدولة ، وعبد اللطيف احمد عطيه أبو الخير . النائب به ، للعمل بالمملكة الليبية المتحدة ، الأول وكيلا لإدارة التشريع والقضايا ، والثانى عضوا بها ، وذلك لمدة سنتين تبدآن من ٣ يناير سنة ١٩٦٢ التاريخ التالى لانتهاء مدة الإعارة السابقة مع استمرار شغل الوظيفتين بدرجتيهما بالمجلس أثناء فترة الإعارة ، وعلى أن يعاملا ماليا طبقا لنص البند الأول من القواعد المالية للموظفين المعارين التى وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٢ — تجدد إعارة كل من الأستاذين محمد صلاح الدين محمد السعيد ، ومحمد بدير أحمد جابر الألفى ، المستشارين المساعدين بمجلس الدولة ، للعمل بشركة السكر والتقطير المصرية وذلك لمدة سنتين تبدآن من أول مارس سنة ١٩٦٣ التاريخ التالى لانتهاء مدة إعارتهما السابقة ، مع استمرار شغل الوظيفتين بدرجتيهما بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٣ — تجدد إعارة الأستاذ محمد زكى عبد المجيد الشاذلى ، النائب بمجلس الدولة للعمل بالمؤسسة العامة لتعمير الصحارى لمدة سنة تبدأ من أول مارس سنة ١٩٦٣ التاريخ التالى لانتهاء مدة تجديد إعارته السابقة مع استمرار شغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .

مادة ٤ — تجدد إعارة الأستاذ محمد بهجت محمود عتيبه ، المستشار المساعد بمجلس الدولة للعمل مستشارا قانونيا لشركة النصر للتأمين (الجمهورية سابقا) لمدة سنتين تبدآن من أول أغسطس سنة ١٩٦٢ التاريخ التالى لانتهاء مدة تجديد إعارته السابقة مع استمرار شغل وظيفته بدرجتها بالمجلس أثناء فترة الإعارة .